**توصيات الملتقى الدولي:**

في يوم الاحد 27 نوفمبر2022 اجتمعت لجنة التوصيات للملتقى الوطني الموسوم ب: ديمغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 26-27 نوفمبر2022 والمنظم من طرف فرقة بحث المقاولاتية واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الحاج موسى أق اخموك تامنغست والتي كانت برئاسة **الدكتور تلي سيف الدين** والمشكلة من الأساتذة التالية أسماؤهم:

الاستاذ معطاالله محمد عضوا

الاستاذ حطاب موراد عضوا

الاستاذ قنون عبد الحق عضوا

الاستاذ صويلحي نور الدين عضوا

الاستاذة: مفاتيح يمينة عضوا

الاستاذ حدادي عبد اللطيف عضوا

الاستاذ عزاوي عبد الباسط عضوا

الاستاذ بن عودة محمد الأمين عضوا

الاستاذ قريشي بلقاسم عضوا

الاستاذة هاني مريم عضوا

الاستاذ بلالي أحمد عضوا

الاستاذ دادنه عبد الوهاب عضوا

الاستاذ النوني الجيلالي عضوا

وبعد عرض المداخلات والمناقشات الجادة من طرف الأساتذة المتدخلين من مختلف جامعات الوطن وتلقي تقارير مختلف الجلسات أفضى اجتماع هذه اللجنة إلى ما يلي:

**أولا:** تشيد اللجنة بجهود اللجنة العلمية واللجنة التنظيمية اللتين سهرتا على إنجاح فعاليات هذا الملتقى كما تتوجه بشكرها الجزيل إلى جميع المحاضرين من أساتذة وباحثين وخبراء وطلبة دكتوراه.

**ثانيا:** خلصت اللجنة إلى مجموعة من التوصيات التي ترجو أن تأخذ بعين الاعتبار من الأطراف ذات الصلة والتي كانت كما يلي:

1. ضرورة إنشاء مرصد لحركية مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهتم بتقديم الإحصائيات العامة والدقيقة وخاصة فيما تعلق بأسباب تعثر واندثار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،.
2. دراسة فرص الاستثمار على المستوى الجهوي والمحلي والقطاعي، والقيام بدراسات الجدوى الفعلية وهذا لخلق مؤسسات اقتصادية فعالة، وهو ما يؤدي حتما إلى التقليص من معدلات الاندثار وتعثر المؤسسات.
3. تفعيل جانب التوجيه والإرشاد الجيد في أجهزة وهيئات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتقريبها أكثر من أصحاب المشاريع ومرافقتهم، وهذا لأن تركيزها ينصب أكثر على التمويل فيما تبقى وظيفة التوجيه والمرافقة والإرشاد شبه غائبة لدى هذه الهيئات،
4. ضرورة توجيه الأبحاث نحو دراسة الجوانب الجبائية والجنات الضريبية في ديمغرافيا المؤسسات لكونها تؤدي دورا هاما في توطن وتوزيع المؤسسات.
5. إشراك المؤسسات التعليمية كالجامعة ومخابر البحث ومؤسسات التكوين والتمهين في عمليات إنشاء المؤسسات والرفع من مستويات الحس المقاولاتي لدى الطلبة والمتخرجين من مؤسسات التكوين.
6. اللجوء إلى رفع كفاءة الأداء وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التأهيل النوعي لاقتصاد المؤسسة.
7. ترقية الابتكار التكنولوجي والاهتمام أكثر بحاضنات الأعمال والمشاتل باعتبارها أداة فعالة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتعزيز القدرة التصدرية في مجال تسويق منتجاتها والبحث عن آليات خاصة لذلك.
8. تفعيل السوق المالي ورفع القيود أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدخول إليها بما يمنحها الاستقلالية عن البنوك ويعزز مراكزها التفاوضية في الحصول على التمويل.
9. توفير المزيد من الفضاءات بمختلف المناطق لإنشاء محاضن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسمح بتنمية أفكار المقاول والاعتماد على الذات والمبادرة الفردية ، وكذا العمل على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محليا وفق الحاجات والموارد المتاحة.
10. إصلاح النظام البنكي والمصرفي وجعله قادر على مواكبة احتياجات السوق خاصة من خلال مرونة العمليات ولامركزية القرارات والانفتاح على القروض الاستهلاكية الداعمة لخلق الطلب الفعال على منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
11. الاهتمام بالتهيئة الإقليمية ومشاريع البنية التحتية للتخفيف من حدة التفاوت التنموي الجغرافي في الجزائر، وتعد التنمية الريفية المتكاملة في هذا السياق أحد أبرز أساليب التهيئة الإقليمية كونها تتعلق بمعالجة مشكل التفاوت بين الريف والحضر.
12. ضرورة تفعيل مبادئ وقواعد ميثاق الحكم الراشيد الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضروة تعزيز الوعي والإدراك الجيد لمزايا تطبيق الحوكمة من خلال إضفاء الشفافية والصرامة في تسيير وإدارة ومراقبة المؤسسات.

انـتــهــــى